الفصل الثالث
الخلاف النحوي في شرح التسهيل

لقد كان المرادي من العلماء المعنيين بذكر القضايا الخلافية بين النحاة، أو المدارس النحوية، وشأن المرادي في ذلك شأن علماء عصره، فهو لم يشذ عن النهج الذي ساروا عليه، وكان المرادي - رحمه الله - يذكر دائمًا الخلاف الذي دار بين النحاة في جميع المسائل التي سبق أن ذكر العلماء فيها ذلك الخلاف، ولكن الجديد في هذا الذكر - أو العرض - أن المرادي كان ينقل الخلاف من خلال ثقافته الخاصة، ومفهومه الخاص، ويحاول في نهاية كل خلاف - تقريبًا - أن يدلو برأيه موافقًا أو معارضًا، وشرح التسهيل للمرادي ملىء بالخلاف سواء كان خلافًا على مستوى المدارس النحوية، أو كان خلافًا على مستوى الأشخاص، وقد قمت باختيار بعض المسائل الخلافية التي أشار إليها المرادي، وقمت بعرض المسألة ثم الخلاف فيها ثم بينت تعليق المرادي - إن وجد - على هذا الخلاف.

اشتقاق الاسم:

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اشتقاق الاسم، وذكر رأي البصريين في أن الاسم اشتقاقه من السمو، فمادته: سين وميم وواو، وفي تقدير أصله قولان أحدهما: سمو كقنو، والثاني: سُمْو كفعل ثم حذفت لامه، وأن اشتقاقه عند الكوفيين من الوسم فمادته: واو، وسين وميم، فالمحذوف فاؤه ثم يرجح رأي البصريين بقوله: والصحيح الأول لقولهم في الجمع: أسماء، وفي التصغير: سمي[1].

رفع الاسم المشتق:

ذكرى المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع الاسم المشتق الضمير بعده ويكون مبتدأ، وقد أجاز البصريون ذلك، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة ليكون أنتما مبتدأ وأقائمان خبرًا مقدمًا. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مبتدأ الخبر، كان جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير.

وقد علق المرادي على ذلك بموافقته لمذهب البصريين فقال: والصحيح ما ذهب إليه البصريون[2].

ويستند المرادي على تأييده لرأي البصريين بقول الشاعر:

خليلـــي مـــا وافٍ بعهـــده أنتمـــا ::: إذا لم تكونـــا لي علـــى مـــن أقـــاطع

---

(١) التحقيق: ٥.
(٢) السابق: ٢١٣.

وقول الآخر:

مـــا باســـط خـــيرًا ولا دافـــع أذى ::: مـــن النـــاس إلا أنـــتم آل دارم

وحاصل الكلام في رفع الصفة الضمير بعدها ثلاث صور:

إحداها: أقائمان الزيدان، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان مبتدأ و"أقائمان خبرًا مقدمًا عليه.

ثانيها: أقائم الزيدان، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائمًا مقام الخبر

وثالثها: أقائم زيد، ويجوز فيه الإمران[1].

الإعراب في الاصطلاح:

ذكر المرادى الاختلاف بين النحاة في تعريف الإعراب في الاصطلاح فقال: والإعراب مختلف فيه فقيل: هو أمر لفظى، وحده ما ذكره المصنف ونسبه للمحققين وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين، وقيل هو أمر معنوى، وحده: تغيير أواخر الكلم لاختلاف في العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم، ثم يعقب المرادى على هذا الخلاف ويميل إلى الرأى الأول - مخالفًا سيبويه -: ويدل على صحة الأول أن الإعراب قد يكون لازمًا للزوم مدلوله كرفع: لا نولك أن تفعل كذا، ولعمرك وكنصب سبحان الله، ورويدك، وكجر الكلاع ولعريط من ذى الكلاع، وأم عريط[2].

فتحة ما لا ينصرف حالة الجر:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور وبين الأخفش والمبرد حول فتحة ما لا ينصرف حالة الجر هل هي حركة إعراب أم حركة بناء "فمذهب الجمهور أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة إعراب، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها حركة بناء، وزعما أن ما لا ينصرف يعرب في حالين، ويبنى في حال[3].

ثم يذكر المرادى رأيه بعد ذلك بأن رأى الأخفش والمبرد لا نظير لـه ثم يذكر احتجاجهم بناء أمس فيقول: "وأما احتجاجهم بأمس؛ ففاسد؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحروف، وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء[4].

أقسام الفعل:

ذكر المرادى الخلاف بين الجمهور والكوفيين في تقسيم الأفعال، وذكر أن الفعل ينقسم

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامى تحقيق د أسامة طه الرفاعى ٢٧٨/١ مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣.

(٢) التحقيق: ٢٣.

(٣) السابق: ٢٨.

(٤) السابق: ٢٩.

باعتبار الصيغة إلى ماض وأمر ومضارع، فالقسمة هنا ثلاثية.

بينما ذكر الكوفيون أن الأمر صورة مقتطعة من المضارع، فالقسمة إذا ثنائية[1].

أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال:

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصلية الإعراب في الأسماء، وفرعيته في الأفعال فقال: مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل، وفي الفعل فرع، وقال الكوفيون، إنه أصل فيهما، وعن بعض المتأخرين أن الفعل أحق به من الاسم[2].

تعقيب المرادي:

والصحيح مذهب البصريين، والمرادي مع ترجيحه لرأي البصريين يذكر علة ذلك وهي: وجوب قبول الاسم بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب، ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدًا بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب، لوقع اللبس.

وقد احتج الكوفيون - على البصريين - بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ بالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالجزم نهي عنهما مطلقًا، وبالرفع عن الأول وإباحة للثاني.

وقد رد على ذلك بأن النصب على إرادة أن، والجزم على إرادة لا، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم يحتج إلى الإعراب.

بناء الضمير "أنا":

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل بناء الضمير "أنا" فقال: مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون، أما الألف فزائدة بدليل حذفها، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة كهاء السكت؛ ولذلك تعاقبها كقول: حاتم: هذا فزدى أنه.

ومذهب الكوفيين: أن الضمير هو المجموع بدليل ثباتها وصلاً في لغة بعضهم، وقيل: إن الهاء في أنه بدل من الألف.

وقد ذكر المرادي اختيار ابن مالك من هذين الرأيين وأنه اختار رأي الكوفيين[3]، ولكن المرادي لم يفصح لنا عن رأيه، ولعله بعدم إفصاحه يكون موافقًا لرأي البصريين إذ سار في أغلب شرحه على ذلك.

---

(١) السابق: ١١.
(٢) السابق: ٢٣.
(٣) السابق: ١٠٨، ١٠٩.

إيا بين الاسم المضمر والظاهر:

ذكر المرادي الخلاف بين سيبويه والزجاج حول "إيا" فقال: مذهب سيبويه أن إيا اسم مضمر وعليه المحققون، ومذهب الزجاج: أنه اسم ظاهر، ولواحقه ضمائر في موضع الخفض بالإضافة، وعن ابن درستويه أنه بين الظاهر والمضمر.

وبعد أن ذكر المرادي هذا الخلاف شرع في رد مذهب الزجاج في أن إيا اسم ظاهر فقال: ومذهب الزجاج مردود بوجوه أحدها: أنه لو كان ظاهرًا لكان تأخره عن عامله جائزًا؛ بل راجحًا كغيره من المنصوبات الظاهرة.

الثاني: أن "إيا" لا تقع في موضع رفع، وما لا يقع في موضع رفع فهو مضمر، أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، وبيانه أيا بعد المضمر منتفية فتعين كونه مضمرًا.

الثالث: أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت له منفصل فثبوت ذلك للنصب أولى، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء ناصبه.

الرابع: أنه يخلف الضمير المتصل عند تعذره بالتقدم أو غيره كما يخلف ضمير الرفع المنفصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين واحدة[1].

وبإبطال المرادي مذهب الزجاج يكون موافقًا لسيبويه والمحققين في أن إيا اسم وضمير، كذا يظهر رفض المرادي لرأي ابن درستويه بعد تعليق عليه.

أل بين الاسمية والحرفية:

ذكر المرادي الخلاف بين الجمهور والمازني والأخفش حول "أل" فقال: مذهب الجمهور أن أل تكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وذهب المازني - ومن وافقه - إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

ثم بدأ المرادي بعد ذكره لهذا الخلاف أن يبين الصحيح منه فقال: ويدل على صحة الأول أوجه، أحدها: عود الضمير نحو: جاءني الضاربها زيد، وأجيب بأن الضمير كما قال: الهاد يعود على موصوف أي المرأة محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا في ضرورة، وليس هذا منها، وبأنه لو جاز مع أل لجاز مع التنكير بل أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر.

الثاني: دخولهما على الفعل في نحو: الترضى، والمعرفة مختصة بالاسم.

الثالث: أنه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولاً مع ما بعده بمصدر وأل ليس كذلك.

---

(١) السابق: ١١٢، وانظر: شرح المفصل ٣/١٠٠.

الرابع: أنها لو كانت معرفة، لقدح إلحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والأمر بخلاف ذلك فإنها تسوغ عمله ماضيا فعلم أنها مؤولة بالذي والصفة بالفعل وذا وجب العمل مطلقا وحسب العطف في نحو: "المغيرات صبحا فأثرن به نقعا"[1] فهذه الأوجه على ضعف مذهب المازني، وبالأوليين على ضعف مذهب الأخفش[2].

الإخبار عن ضمير الشأن بجملة:

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الإخبار عن ضمير الشأن بجملة فقال: وأجاز الكوفيون أيضا: إنه ضرب: وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار[3].

وقد منع البصريون مثل هذا التركيب، وعلتهم في ذلك أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بجزأيها ولأن حذف المسند في مثل ذلك غير جائز، ولم يذكر المرادي رأيه في تصحيح أحد الرأيين.

تشديد نون اللذان واللذين:

ذكر المرادي بين البصريين والكوفيين في تشديد نون اللذان واللذين فمنع البصريون تشديد النون، والصحيح جوازه، وهو مذهب الكوفيين لقراءة ابن كثير: "ربنا أرنا اللذين أضلانا" بالتشديد[4].

اسم الإشارة "ذا":

ذكر المرادي الخلاف النحوي حول اسم الإشارة "ذا" من حيث وضعه، فذكر أن البصريين، ذكروا أن "ذا" ثلاثي الوضع، ثم اختلفوا في المحذوف، فقيل العين، وقيل اللام، وهو الأظهر، لأنها ظرف، وألف ذا منقلبة عندهم عن أصل فقيل عن ياء، والمحذوف ياء فهو من باب حيّ، وقيل: عن واو والمحذوف ياء فهو من باب طويت، واختلف في وزنه فقيل: فَعَل بالتحريك وهو الأظهر، وقيل فعل بالإسكان.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن أصل وضع "ذا" على حرف واحد؛ لأن الألف زائدة - ووافقهم السهيلي - واحتجوا بقولهم في التثنية: ذان بالألف والنون للتثنية فلم يبق إلا الذال.

وذهب السيرافي - ومن وافقه - إلى أن ذا ثنائي الوضع كمًا فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء.

تعقيب المرادي:

---

(١) العاديات: ٣، ٤.
(٢) التحقيق: ١٦١.
(٣) السابق: ١٢٧، ١٢٨.
(٤) ك٤ ص٦.

وقد ذهب المرادي إلى صحة مذهب البصريين، ورد مذهب الكوفيين والسيرافي، وقد رد المرادي مذهب الكوفيين بأن ذا صيغة موضوعة للتثنية لا تثنية حقيقة، أو بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين؛ ولذلك شددت النون عوضًا منها.

وقد استدل على صحة مذهب البصريين بأن ذا ثلاثي الوضع: قولهم في تصغيره ذيا والأصل: ذيبا فأعيدت لام الكلمة على ما هو مقرر في التصغير[1].

استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقًا:

حكى المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقًا، أي: سواء أوقع في جميعه أم في بعضه، فإن وقع في جميعه نحو{**وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا**} وأكثر نحو{**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**}.

وكان يكره - كما مثل - رفعه غالبًا، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي عند البصريين، ومنع الكوفيون النصب والجر بفي، ومستندهم في ذلك: صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبني على قول بعضهم إن في للتبعيض حكاه السيرافي.

تعقيب المرادي:

وبعد أن ذكر المرادي الخلاف السابق علق برأيه منتصرًا لرأي البصريين فقال بعد ذكره مستند الكوفيين وليس بصحيح فإن في للظرفية بحسب الواقع في مضمونها ولهذا صح: في الكيس درهم وفي الكيس ملؤه من الدراهم[2].

تعدد الخبر لفظًا دون معنى:

حكى المرادي الخلاف بين الأخفش والجمهور حول تعدد الخبر لفظًا دون معنى في قولهم: هذا حلو حامض، فقال: قال الأخفش في المسائل الكبير: قولهم: هذا حلو حامض معنى إنما أرادوا: هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم: إنهما جميعًا خبر واحد بشيء، والجمهور على أنهما خبر أن في معنى خبر واحد[3].

والصحيح مذهب الجمهور لأن المقصود جمع الطعمين، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة، وهذا هو اختيار أبي حيان.

إعمال لا عمل ليس:

حكى المرادي الخلاف بين سيبويه - ومن وافقه - والأخفش والمبرد فقال: وأما إعمال "لا" عمل ليس ففيه خلاف، ذهب سيبويه - ومن وافقه - إلى جوازه، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه[4].

---

(١) ك٥ص١٥.
(٢) السابق: ٢٥٣.
(٣) السابق: ٢٥٨.
(٤) السابق: ٣٠٦.

توسيط الخبر المقترن بأن:

حكى المرادى الخلاف في توسيط الخبر المقترن بأن فقال: وفى توسيط الخبر المقترن بأن خلاف نحو: عسى أن يقوم زيد أجازه المبرد، والسيرافى والفارسى، وصححه ابن عصفور، ومنعه قوم منهم الشلوبين فلا يجيزون في المثال المذكور ونحو: وإلا كون زيد فاعلاً بيقوم[1].

اتصال الضمير بعسى:

حكى المرادى الخلاف بين سيبويه والمبرد والأخفش حول اتصال الضمير بعسى فقال: "حق الضمير المتصل بعسى أنه بلفظ المرفوع المتصل كما ورد في التنزيل، ومن العرب من يجعله بلفظ المنصوب فيقول: عسانى وعساك وعساه كقوله:

ولى نفس أقول لها إذا ما ::: تنازعنى لعلى أو عسانى

وفى ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه: أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسمًا لها، وأن والفعل في موضوع رفع خبر لها، وأن عسى حملت على لعل في العمل، كما حملت عليها في دخول أن خبرها كقوله:

لعلك يومًا أن تلم ملمة ::: عليك من اللاتى يد عنك آجدعا

الثاني: مذهب المبرد والفارسى أن الياء وأخواتها في موضع نصب خبرًا لعسى تقدم على اسمها، وأن والفعل في موضع رفع اسمًا لها فعسى باقية على عملها، ولكن انعكس الإسناد إذ جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه.

الثالث: مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر، وضمير النصب وضع موضع المرفوع؛ فهو نائب عنه فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو واسم عسى، وأن والفعل في موضع نصب[2] فالحاصل من ذلك الخلاف أن الضمير المتصل بعسى يكون اسمًا، أو خبرا مقدما، أو نائبا عن المرفوع، وقد اختار المصنف قول الأخفش فقال: هو الصحيح عندى لسلامته من عدم النظير إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له[3].

وقد ناقش المرادى الآراء الثلاثة السابقة، ورفض ترجيح ابن مالك لرأى الأخفش؛ وذلك لأن عدم النظير لا ينهض دليلاً[4]، وبذلك الدليل استبعد المرادى رأى الأخفش، وبقى رأيا سيبويه والمبرد، ثم بدأ المرادى الترجيح بينهما فقال: ومذهب سيبويه أرجح؛ لأن فيه إخراج عسى عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظى، وفى مذهب المبرد انعكاس الإسناد[5].

---

(١) السابق: ٣٢١.
(٢) السابق: ٣٢٣.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١.
(٤) التحقيق: ٣٢٤.
(٥) السابق: ٣٢٥.

رفع إن الخبر:

حكى المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع إن الخبر فقال: ذهب البصريون إلى أنها رافعة له، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر؛ بل هو باق على رفعه قبل دخولها[1].

ولم يذكر المرادي رأيه في هذا الخلاف، ولعل المرادي يكون موافقاً لرأي الكوفيين؛ وذلك لأنه ذكر حجتهم في رأيهم، وعضد رأيهم باستدلال السهيلي على صحة مذهبهم فقال: ومن حجتهم قول العرب: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنك أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في الاسم عاملان، واستدل السهيلي على صحة مذهبهم بأنها لو كانت رافعة للخبر لجاز أن يليها كما يلي كل عامل معموله بأنها حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أو فعل واحد[2].

نصب ليت وأخواتها الجزأين:

ذكر المرادي الخلاف بين النحاة حول نصب ليت - وأخواتها - الجزأين فقال: في نصب الجزأين بهذه الأحرف أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور: أنه لا يجوز مطلقًا.

الثاني: أنه يجوز في ليت.

الثالث: أنه يجوز في ليت ولعل وكأن.

الرابع: أنه يجوز في الخمسة[3].

وقد ذكر ابن مالك من الآراء السابقة الثاني والرابع، وزاد عليه المرادي الرأي الأول والثالث، وذكر ابن مالك والمرادي رأيا خامسًا وهو أن الأحرف الستة تعمل النصب في الجزأين، فمن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات فحول الشعراء، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وممن ذهب إليه ابن الطراوة[4]، وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العرب[5].

إعمال إنّ وإهمالها إذا خففت:

ذكر المرادي الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول إنْ إذا خففت هل تعمل أم تهمل؟ فذكر أن البصريين أجازوا الإعمال، بينما منع الكوفيون إعمالها.

تعقيب المرادي:

---

(١) السابق: ٣٢٨.
(٢) السابق: ٣٢٨.
(٣) السابق: ٣٣٢.
(٤) السابق: ٣٣٢.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠.

وبعد أن ذكر المرادي الرأيين رجح رأي البصريين على الكوفيين فقال: وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش عن العرب، وعليه قراءة نافع: "وإن كلا لما ليوفينهم"[1].

والصحيح ما ذهب إليه المرادي من ترجيح رأي البصريين لثبوت القراءة عندنا وهي صحيحة ولاشك فيها، ولقول سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: إن عمرًا لمنطلق[2]. وهذا نص لا احتمال فيه كما زعم ابن مالك[3]، وقد نقل ابن مالك قول الأخفش في إعمال إن بعد التخفيف فقال: وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدًا لمنطلق[4].

إجراء مثل النداء والدعاء مجرى القول:

حكى المرادي الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين حول إجراء مثل النداء والدعاء بالقول فيعمل النصب على لغة سليم - التي تلحق القول بالظن بشروط - فذهب البصريون إلى أن الجملة إذا وقعت بعد ناديت أو دعوت أو وصيت وقرأت، لم تحك بهذه الأفعال، بل يضمر القول بعد الفعل وتكون الجملة محكية به. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الجملة محكية بهذه الأفعال المذكورة إجراء لها مجرى القول الصريح[5]. وقد جزم ابن مالك بصحة ما ذهب إليه البصريون فقال مستدلاً على صحة قول البصريين: "وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في محل النزاع كقوله تعالى: **{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}** [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم فحذف القول لدلالة المعنى عليه فحذفه في محل النزاع أولى، لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية[6].

واختار ابن عصفور وابن الصائغ مذهب الكوفيين[7].

التعليق والإلغاء في أعلم وأخواتها:

حكى المرادي الخلاف بين النحاة وابن مالك حول الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها فذكر أن قومًا ذهبوا إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقا، وخص ذلك بعضهم بالمبنى للفاعل - وهو الجزولي -، وقال الشلوبين: الصحيح منع الإلغاء مطلقًا[8]، وقال ابن الربيع: لا يجوز الإلغاء، وأما ابن مالك فقد ذكر جواز الإلغاء مطلقًا[9].

---

(١) التحقيق: ٣٤٨.
(٢) الكتاب ١٤٠/٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢.
(٤) السابق الجزء والصفحة.
(٥) التحقيق: ٣٩٩.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٩٧/٢.
(٧) التحقيق: ٣٩٩.
(٨) التحقيق: ٤٠٢.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢.

وقد انتصر المرادي لرأي ابن مالك فقال[1]: والصحيح ما ذهب إليه المصنف، والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر فألغى أعلم متوسطا، ومنه قول الشاعر:

وكيف أبالي بالعداء وعيدهم ::: وأخشى ملمات الخطوب الصوائب
وأنى أراني الله أمنع عاصم ::: وأراف مستكفي وأسمح راهب

وقوله تعالى: {يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} [سبأ: ٧] فعلق ينبئ وهي من أفعال هذا الباب، ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك سوف تجزى ::: بما تسعى فسعد أو تشقى

وهذه الشواهد الذي ذكرها المرادي هي نفس الشواهد التي استدل بها ابن مالك على صحة رأيه[2].

رافع الفاعل:

ذكر المرادي الخلاف بين النحاة حول رافع الفاعل فقال: "مذهب سيبويه والجمهور أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، وذهب خلف إلى أن رافعه الإسناد، ورد بأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود؛ فلا عدول عنه، وذهب بعضهم إلى أن كونه فاعلاً في المعنى، ونسب إلى خلف أيضا، ورد بقولهم: مات زيد وما قام عمرو، وذهب بعضهم شبهه بالمبتدأ، ورد بما رد به مذهب خلف[3].

ناصب المفعول:

ذكر المرادي الخلاف بين النحاة حول ناصب المفعول فقال: وقوله: "نصبه مفعولاً به" يقتضي أن الناصب له الفعل أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين، وقال هشام: ناصبه الفعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا، وقال خلف الأحمر: المفعولية[4]. وبعد أن ذكر المرادي لهذه الآراء، رجح رأي البصريين.

والصحيح ما ذهب إليه المرادي، وهو قول عامة النحاة، يقول ابن عصفور في باب المفعول به: والعامل فيه أبدًا: الفعل، أو اسم الفاعل، أو الأمثلة التي تعمل عمله، أو اسم المفعول، أو المصدر المقدر بأن والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعني بذلك: الإغراء والمصادر الموضوعة موضع الفعل، وأسماء الأفعال[5].

---

(١) التحقيق: ٤٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢.
(٣) التحقيق: ٤٠٧، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٤٢/١ وما بعدها.
(٤) التحقيق: ٤٥٠.
(٥) المقرب لابن عصفور ١٧٤.

وقد بيّن المرادي السبب الذي جعله يرجح رأي البصريين على الآراء السابقة فقال: "وذلك لأن الفعل هو المستدعى له، فهو العامل فيه؛ ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل، فلو كان ارتفاعه بالفاعل؛ لاختلف باختلاف الفاعل. قاله أبو علي، ويرد مذهب هشام أن المفعول قد ينصب ولا فاعل موجود نحو: عجبت من ضرب زيدًا، وبذلك أيضًا يرد مذهب الفراء: أن المفعول قد ينصب قبل ذكر الفاعل نحو: ضرب عمرًا زيد، والعامل لا يعمل حتى يتم، ويرد مذهب خلف أن معنى المفعولية باق في نحو: ضرب زيد وقد رفع[1].

الأحق بالعمل في باب التنازع:

ذكر المرادي الخلاف النحوي بين النحاة حول أي العاملين أحق بالعمل في باب التنازع فقال: "إعمال كل منهما مسموع من العرب، والخلاف في الترجيح فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أرجح لوجوه:

أحدها: أنه الأقرب وإذا كانوا قد اعتبروا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا جحر ضب ضرب فهنا أولى.

الثاني: أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

الثالث: أن في إعماله ضربا من التعادل؛ لأن إعمال الثاني يقابل تقديم الأول، وغير ذلك من الأوجه.

هذه أدلة البصريين، أما عن أدلة الكوفيين فقد ذكروا أن إعمال الأول أولى لوجوه:

أحدها: أنه الأسبق ومراعاته أولى، ألا ترى إلى مراعاته في قولهم: ثلاثة من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط، والقسم فجعلوا الجواب للأسبق.

الثاني: إن إعمال الثاني مخلّص من الإضمار قبل الذكر، ومن الحذف على رأي الكسائي.

وقد ذكر المرادي أن بعض النحويين قد ذكر أنهما سيان في العمل؛ لأن كل واحد منهما مرجح حكاه صاحب البسيط. وقد مال المرادي إلى ترجيح مذهب البصريين - في إعمال الأقرب - أنه الأكثر في كلام العرب[2].

إلغاء الأول في باب التنازع:

ذكر المرادي الخلاف حول إلغاء العامل الأول وما يترتب عليه فقال: مذهب سيبويه

---

(١) التحقيق: ٤٥٠.
(٢) التحقيق: ٤٦٩.

والبصريين أن الأول إذا ألغي من الاسم المتنازع فيه، وكان رافعا، صحت المسألة واستكن الضمير في الإفراد، وبرز في التثنية والجمع - وهو إضمار قبل الذكر، ويدل على صحته قول العرب: ضربوني وضربت قومك، وضربني وضربت أخويك قال الشاعر:

خالفني ولم أخالف خليلي ::: فلا خير في خلاف الخليل

وقال آخر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ::: لغير جميل من خليلي مهمل

والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول، ومنع إعمال الثاني، ونقل عن المصنف أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول: ضربني وضربتي قومك هم فرارًا من الإضمار قبل الذكر.

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل.

وقد نقل ذلك أيضًا بعض متأخري المغاربة، ونقل عن الفراء أيضًا أن مثل ضربني وضربت زيدًا يقصره على السماع. حكاه في البسيط، وما ذهب إليه الفراء من اشتراط تأخير الضمير مصادم للسماع، فلا يلتفت إليه، وذهب الكسائي إلى أن إعمال الثاني في هذه المسألة لا يجوز إلا بشرط حذف الفاعل من الأول لئلا يضمر قبل الذكر، واستدل بأبيات منها قوله:

تعفق بالأرطى لها وأرادها ::: رجال فبذت نبلهم وكلیب

وقول الآخر:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ::: ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

وقول الآخر:

لو كان حيًّا قبلهن ظعائنا ::: حيا الخطيم وجوههن وزمزم

وتأولوا هذه الأبيات على أنه أضمر مفردًا يعود على المثنى والمجموع، ولذلك نظائر - تقدمت في باب المضمر - وما تقدم من الشواهد التي أضمر فيها قبل الذكر ترد على الكسائي[1].

فالمرادي في هذا موافق لرأي البصريين، يظهر ذلك في رفضه رأي الفراء لأنه مصادم للسماع، وهو في ذلك من الذين يحترمون المسموع ولا يتعدونه إلى غيره من الأقيسة طالما وجد.

كذلك إيراده على الكسائي عدة أبيات - السابقة - والتي ظهر فيها الإضمار قبل الذكر.

---

(١) التحقيق: ٤٧١، ٤٧٢.

إعراب المصدر المؤكد:

ذكر المرادي في شرحه: "أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل أو من غير لفظه، وهو جار عليه؛ انتصب بالفعل قيل: بلا خلاف، وخالف ابن الطراوة في المصدر المؤكد نحو: قعد قعودًا فزعم أنه مفعول به، وأنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره أي: فعل قعودًا، وقال تلميذه السهيلي: هو منصوب بقعد أخرى، ولا يجوز إظهارها؛ لأن المؤكد عنده لا يعمل في تأكيده[1].

وبعد أن ذكر المرادي رأي ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي قال معلقًا عليهما: "وهذا تكلف بارد وخروج عن القواعد[2].

فالمرادي هنا يؤكد أن المصادر المؤكدة لأفعالها تكون مفعولا مطلقا، ويمتنع كونها مفاعيل.

* * *

(١) التحقيق: ٤٧٨.
(٢) التحقيق: ٤٧٨.